

# فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة 1985 - 2008 دراسة تحليلية

أ.م.د. حلوب كاظم معلة\*

## المستخلص

تمتد جذور نموذج الفجوتين للنمو إلى مرحلة ما بعد الكينزية عندما صمم Harrod نموذج عام 1939 حول كيف تستطيع الدولة تصنيع اقتصادها ، ثم محاولة Domar عام 1946 المكملة للنموذج Harrod في تحديد الشروط المسبقة للنمو الاقتصادي . ونموذج الفجوتين يتضمن كلا الفجوة الخارجية والفجوة الداخلية يشكلان معوقات حقيقية امام مسيرة التنمية الاقتصادية .

- الاقتصاد العراقي مر خلال العقود الثلاث الاخيرة بظروف وتحديات ساهمت بخلق اختلالات عميقة داخلية وخارجية غطت مساحة كل متغيرات الاقتصاد الكلية التي تشكل بنية هذا الاقتصاد والتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات نشير الى ان الاقتصاد العراقي يواجه مشكلة على درجة عالية من الخطورة الا وهي عمق فجوة التجارة الخارجية والانكشاف الاقتصادي .

## Abstract

*The roots of the two gaps model for growth , reach the post-keynesain, and model (Harrod) which was designed in 1939 about how the state can manufacture its economy . They the attemp (Domar) in his model in 1946 , who tried to put preconditions to be able to state manufacturing economy . the two gaps model includes both external gap (Agap of foreign trade) and the internal gap ( savings gap) constitute real obstacles stand in front of the process of economic development .Iraqi economy over the past three decades , which inter face challenges created imbalances deep interal and exteral , most variables macroeconomic structural form and structure of this economy . and foreign trade (exports and imports) indicate that the economy is facing the problem of economic vulnerability and to stand of ahigh degree of risk it deep of foreign trade and economic vulnerability.*

## المقدمة :

تمتد جذور نموذج الفجوتين للنمو ، الى مرحلة ما بعد الكينزية ، وكان نموذج هارود (Harrod) الذي صمم عام 1939 ونموذج (Domar) عام 1946 الذين حاولوا وضع الشروط المسبقة لكي تستطيع الدولة تصنيع اقتصادها ، ثم قدم كل من (Little) عام 1960 و (chenery and Bruno) عام 1962 و (chenery and stront) عام 1966 دراسات لمعالجة الفجوات الخارجية والداخلية التي تعمل على تقيد النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ، حيث في نموذج الفجوتين هذا فان كلا الفجوة الخارجية اي فجوة التجارة الخارجية والفجوة الداخلية اي فجوة الادخار المحلي يشكلان عقبات حقيقية تقف في مواجهة عملية التنمية الاقتصادية ، وفي اطار الدول النامية فان مكافحة البطالة الدورية ، بسبب فجوة الطلب على العمل ، فقدت معظم اهميتها في ضوء عرض العمل غير المحدود ، الساند في هذه البلدان حيث تم

\* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتاريخ 2013/9/15

استبدال فجوة الطلب على العمل بفجوة الادخار وفجوة راس المال الاجنبي ، وحيث ان الادخارات المحلية منخفضة اصلا في هذه الدول للمساهمة في تمويل احتياجات الاستثمار الوطني فكانت فجوة الادخار (Saving gap) يضاف الى ذلك ان تدفقات راس المال الاجنبي كانت صغيرة لتمويل واردات السلع الراسمالية اللازمة فكانت الفجوة التجارية الخارجية (Foreign Trade Gap) . وكلا الفجوتين يتداخلان معا في تعاقب من التسبب الدائري ليتفاعلا داخل بودقة الاقتصاد الوطني .

والاقتصاد العراقي مر خلال العقود الثلاث الاخيرة بظروف وتحديات ساهمت بخلق اختلالات عميقة داخلية وخارجية . غطت مساحة كل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل بنية وهيكلية هذا الاقتصاد . والتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات تشير الى تعرض الاقتصاد الى درجة عالية من الانكشاف الاقتصادي ، ولكي نغف على جانب مهم من مسيرة هذا الاقتصاد والمشاكل التي واجهها ، وساهمت بقدر كبير في اعاقه نموه وتطوره .

1- مشكلة البحث :- تتجسد مشكلة البحث في طبيعة الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب ، وفي اعتماده الكبير على ايرادات تصدير مورد النفط الناضب ، وفي اعتماد خطته الاقتصادية ، وقطاعاته الاقتصادية ، على مورد هذا القطاع المرتبط بالسوق العالمية ، وما يعكسه ذلك من اختلالات بنيوية حادة في جميع مفاصل الاقتصاد ، وخاصة في المتغيرات الكمية الكلية التي يتركز عليها توازن الاقتصاد العراقي ومن ثم عدم ضمان حجم انتاج ثابت مستقر .

2- أهمية البحث :- تتمثل أهمية هذا البحث في تناوله لمشكلة باتت ترهق كاهل الاقتصاد العراقي ، منذ عقود طويلة والتي يتطلب حلها ، العديد من الاجراءات والتشريعات التي يعاني منها الا وهي فجوة الموارد المحلية والخارجية ، وانكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي باعتماده على تغطية حاجاته الاستهلاكية منه .

3- فرضية البحث :- تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها . ان الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على تجارته الخارجية ولفترة طويلة من الزمن ، ادى الى خلق فجوة في موارده الخارجية ، انعكست سلبا في انعدام التنوع في الاقتصاد العراقي ، وان متغيرات الاقتصاد العراقي الكلية اصبحت دالة للتغيرات في الخارج وجعلت العراق اكثر عرضة للتأثر بما يحدث في الاسواق العالمية .

4- هدف البحث :- يهدف البحث الى تحديد اثر اهم المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في تكوين (GDP) ، وفي خلق فجوة التجارة الخارجية ، وانعكاس ذلك على توازن الاقتصاد العراقي . وضرورة تخفيف درجة الانكشاف الاقتصادي عبر سياسات وتدابير من شأنها تنوع قاعدة الصادرات وزيادة حجمها . لذلك سينصب بحثنا هذا على تحليل اثر فجوة التجارة الخارجية ، من خلال ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول عرض وتحليل مفهوم نموذج الفجوتين ، والاقتصاد المفتوح ثم نستعرض في المبحث الثاني تحليل فجوة التجارة الخارجية والانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ، من خلال متغيري الصادرات والواردات ، وعلاقتها بالنتائج المحلي الاجمالي (GDP) وكذلك من خلال تحديد الميل المتوسط للواردات ، ثم ننقل في المبحث الثالث لقياس وتحليل اثر فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي ، ومحاولة للتنبؤ لفترة مرحلة متوسطة لاحقة .

## المبحث الاول

### مفهوم نموذج الفجوتين والاقتصاد المفتوح

#### اولا :- مفهوم نموذج الفجوتين :

ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي نماذج وابحاث رياضية ساهمت بقدر كبير في ربط مشكلة نقص الموارد المحلية . في الدول النامية وبين العجز في الميزان التجاري ، ومن هذه النماذج نموذج الفجوتين<sup>(1)</sup> الذي ربط بشكل مباشر بين الفجوة الداخلية (فجوة الموارد المحلية) وبين الفجوة الخارجية (فجوة التجارة الخارجية) . وحيث ان تمويل التجارة الخارجية يتطلب المساواة بين قيمة الواردات (Imports) والصادرات (Exports) وهذا يتطلب بالضرورة ، تطابق بين فجوة الموارد المحلية ، وفجوة التجارة الخارجية ، وان كلا الفجوتين ، لا بد ان يتساويا خلال اية فترة زمنية مضت .

1. رمزي زكي (( الديون و التنمية )) الطبعة الاولى ، دارالمستقبل العربي ، مصر 1985 ص 23  
2 فضيلة جنوحات حرיתי ((اشكالية الديون الخارجية، واثارها على التنمية في الدول العربية - حالة بعض الدول المدينة )) - اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الجزائر / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2005 ص 41 .

ويقوم النموذج (نموذج الفجوتين) كما يتضح ، على أن هناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ، ومستوى التمويل الخارجي ، فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلا بالقياس الى حجم الاستثمارات المطلوبة ، زادت الحاجة الى التمويل الخارجي والعكس صحيح (2). وحيث إن الاقتصاد العالمي هو اقتصاد متكامل مع الآخرين ، في جميع انحاء العالم ، وان حياة المجتمعات اخذت تتأثر ليس فقط من خلال ما يجري في داخل بلدانهم ، وانما ايضا من خلال ما يحدث في خارج البلد ، فالمستهلك عندما يسير في الاسواق المحلية ، فانه سيجد سلعا وخدمات متعددة لا يختصر انتاجها على داخل البلد ، وانما من خلال ما يرد اليهم من الخارج عن طريق الاستيراد وان شركات بلدهم عليها ان تتنافس في منتجاتها مع المنتج الاجنبي المستورد وانها يمكن ان توسع مساحة اسواقها لعدد وافر من المستهلكين في دول اخرى ، فالتقدم التكنولوجي الذي شهدته ساحة الاتصالات واثره في تخفيض تكاليف تقديم الخدمات على المستوى الدولي ، جعل العالم اقرب الى ان يكون سوقا واحدة ، ساهم الانترنت بتغيير العديد من منتجات الخدمات مع توسع الاسواق لايعد من ذلك.

وخلال العقود الاخيرة نجد ان صادرات العالم قد نمت من (10%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) عام 1970 الى اكثر من (30%) من (GDP) عام 2008<sup>(1)</sup> وحيث ان صادرات دولة معينة هي واردات دولة اخرى ، يمكن للمرء ان يرى النمو الهائل في التدفقات الداخلة والخارجة ، خلال العقود الخمسة الاخيرة.

ومن المعروف لدينا ان زيادة الواردات (Imports) عن الصادرات (Exports) ستحدث عجزا في الميزان التجاري ، وبالتالي بميزان المدفوعات للدولة ، وان هذا العجز لا بد ان يتم تمويله عن طريق تدفق راس المال الاجنبي (F) اي :

$$M - X = F$$

M : الواردات

X : الصادرات

F : رأس المال الاجنبي

وسيتم عرض ذلك بشكل اكثر تفصيل في النقطة الآتية .

### ثانيا :- الاقتصاد المفتوح واختلالات التجارة الخارجية :

في الاقتصاد المغلق لا توجد تجارة خارجية ، او استثمار دولي ، وكل الناتج يذهب نحو الاستهلاك المحلي (C) Consumption ، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية<sup>(2)</sup>

$$Y = C \text{ -----(1)}$$

Y : الانتاج

C : الاستهلاك

اي ان الاستهلاك مساويا للدخل او الانتاج ، وفي حالة استهلاك اقل ودخل اكبر (More Income) عندها بعض من الدخل يمكن ادخاره وتكتب المعادلة بالشكل الاتي :-

$$Y = c + s \text{ -----(2)}$$

S : الادخار

وان الادخار في نهاية الامر يمكن تحويله الى استثمار (Investment) (اي S = I) وبعد مرور الوقت يمكن تفسير ذلك :

$$Y = C + I \text{ -----(3)}$$

I : الاستثمار

وعندما نقوم بربط المعادلة رقم (2) بالمعادلة رقم (3) نحصل على<sup>(1)</sup> :

$$C + S \equiv Y \equiv C + I \text{ -----(4)}$$

الدخل الذي يستهلك او يستثمر يعادل الدخل المستهلك او المدخر (كما في المتطابقة اعلاه) ، وذلك ان الادخارات ستتحول الى الاستثمارات في المدى الطويل .

نحن نعيش الان وجود الحكومات التي تشكل جزء مهم من مكونات (GDP) فاذا اضفنا ما تقوم به الحكومة الى المعادلة السابقة . فالحكومة عادة تنفق على مختلف مشاريع البنية التحتية ، وهي كذلك تفرض ضرائب

1- Strene M.Suranovic (( International Trade Theory and policy))

Washington DC 2007 P 10 .

2 - Herry Thompson (International Economics – Global Markets and Competition)) 2nd Edition - world scientific publishing co – pte 2006 p 430 .

مباشرة على دخول الافراد ، فالدخل الكلي المتاح سيتأثر بالاتفاق الحكومي وعندها تصبح المعادلة وفق الآتي:

$$Y = C + I + G \text{ -----(5)}$$

كما وان العالم الحالي القائم يعتمد على الانفتاح الاقتصادي حيث لا يمكن اهمال القطاع الخارجي . التجارة الخارجية هي التي زادت من انفتاح اقتصادات الدول لذلك يمكن ادخال هذا القطاع ضمن مكونات (GDP) :

$$Y = C + I + G + (X - M) \text{ -----(6)}$$

ولان الاتفاق على الواردات يتضمن الاتفاق المحلي (c + I + g) ولان السلع والخدمات المستوردة من الخارج ليست جزء من ناتج البلد هذه المعادلة تطرح الاتفاق على الواردات ويعرف الفرق بين (الصادرات - الواردات) NX = وتصيح عندها المعادلة (1) :

$$Y = C + I + G + NX$$

هذه المعادلة تنص على ان الاتفاق على الناتج المحلي هو مجموع (C , I , G , NX) وهذا هو الاكثر شيوع في حسابات الدخل القومي وعندها يمكن اعادة ترتيب المعادلة فتصبح :

$$NX = Y - (C + I + G)$$

هذا الكلام في اقتصاد مفتوح وعندها سنلاحظ ان الناتج الكلي عندما يكون اكبر من الاتفاق المحلي فان البلد سيصدر اي ان (NX) سيكون موجب ويحصل العكس عندما يكون الناتج المحلي اقل من الاتفاق المحلي فان البلد سيستورد وعندها يكون (NX) سالب .

$$Y - C - G = I + NX$$

عندنا الان ان

$$Y - C - G = S$$

وحيث ان (الادخار)

$$I = Y - C - G$$

وان

$$S = I + NX$$

وبنقل (I) الى الطرف الايسر من المعادلة نحصل على :

$$S - I = NX$$

وهذا يشير الى أن حسابات الدخل القومي تدل على ان صافي الصادرات يجب ان يساوي الفرق بين (S) و (I) فالطرف الايمن (NX) صافي الصادرات للسلع والخدمات وهناك اسم اخر لصافي الصادرات هو الحساب الجاري (The Current Account) وهو يخبرنا عن تبادل السلع والخدمات بين الدولة والدول الاخرى، وفي الجانب الايسر من المعادلة يشير الى الفرق بين الادخار والاستثمار، فعندما يكون  $S > I$  (الادخار اكبر من الاستثمار) فان صافي تدفق رأس المال يكون موجب اي يمكن اقراض الفائض الى الخارج وعندما يكون العكس  $I > S$  (الاستثمار اكبر من الادخار) فان صافي تدفق رأس المال يكون سالباً اي لا بد من الاقتراض من الخارج<sup>4</sup>.

ويمكن اعادة صياغة ذلك :

1- عندما يكون  $S - I = (+)$  اي ان (NX موجب) فهنا الاقتصاد في حالة فائض تجاري (Trade Surplus) وانه يمكن اقراض الاسواق المالية الدولية ، وتصدر اكثر من السلع مقارنة بالاستيراد اي ان  $(x > m)$  .

2- عندما يكون  $S - I = (-)$  اي ان (NX سالب) فهنا الاقتصاد في حالة عجز تجاري (Trade deficit) وفي هذه الحالة فاننا سنقترض من الخارج من الاسواق المالية العالمية وان وارداتنا اكبر من صادراتنا اي ان  $(M > X)$  .

3- عندما يكون  $S - I = 0$  اي ان (NX = 0) سنقول بتوازن الحساب الجاري (The Current Account) حيث قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات اي  $(M = X)$  .

ثالثاً :تقدير فجوة الموارد المحلية :

أ-تقدير الاستثمارات المطلوبة :

ويتم ذلك من خلال معامل رأس المال وتعتمد طريقة معامل رأس المال على تحديد العلاقة الفنية بين

حجم رأس المال (k) وحجم الناتج (Φ) وتتخذ العلاقة الشكل الآتي :

1-: Sanjay J. Rode . Advanced Macroeconomics ((Ventus publishing APS . ISBN . India 2012 pp11-12

1-Paul R. Krugman ((international Economics Theory & policy )) 8th edition person Addison Wesley , New York 2009 pp 297 - 298

$$\lambda = \frac{k}{\varphi}$$

$\lambda$ : معامل رأس المال

K : رأس المال القومي

$\varphi$  : حجم الناتج القومي

حيث تقيس هذه العلاقة عدد وحدات رأس المال اللازم لزيادة الانتاج بمقدار وحدة واحدة ، وعند تقدير

$$\lambda = K\Delta \quad \text{حيث } (\lambda) \text{ يعتمد على } (\lambda) \text{ حيث}$$

وحسب نموذج هارود -دومار فان معدل نمو الناتج القومي (R) هو عبارة عن العلاقة بين معدل الاستثمار (I) ومعامل رأس المال الحدي (m) اي :

$$R = \frac{i}{m}$$

فاذا كانت قيمة (R) و (m) معلومة فمن السهل التعرف على معدل الاستثمار المطلوب ثم حجم الاستثمار اللازم لتحقيق هدف النمو المستهدف فاذا كان

$$R (7\%) = \frac{I}{m(3\%)}$$

فان النمو المستهدف سيكون :  $I = 7\% * 3\% = 21\%$

ب- تقدير المدخرات المحلية :

ويمكن تصنيفها الى :

1- ادخار القطاع العائلي  $S^h$

2- ادخار القطاع الحكومي  $S^g$

وهي تختلف حسب حجم القطاع لكنها تتأثر بشكل عام بمستوى الدخل القومي المتحقق لذا يعتبر الادخار دالة تابعة للدخل القومي .

وعندنا ان الادخار الوطني هو عبارة عن مجموع الادخار للقطاع العائلي وادخار القطاع الحكومي اي :

$$S = S^h + S^g$$

$$= S (Y_t - Y_0) = MPS$$

$\Delta S$ : التغير في الادخار

$Y_t$  : مستوى الدخل في الفترة t

$Y_0$  : مستوى الدخل في سنة الاساس

$$\text{عندنا ان الميل المتوسط للادخار هو عبارة } APS = \frac{S}{Y}$$

فاذا كان  $APS > MPS$  فان اتجاه معدل الادخار في البلد يشير الى التزايد ، ذلك ان MPS يمثل اهمية في تقدير مستوى العجز في الموارد المحلية، لانه يبين لنا الاضافة التي يحققها المجتمع لزيادة مقدراته على النمو ، ولتقدير الحاجة الى الادخار لفترة لاحقة عند السنة (t)، فان هذه الادخارات تتحدد بالادخار المحلي في بداية الفترة ( $S_0$ ) مضافا اليها الزيادة المتحققة في الدخل القومي خلال هذه الفترة اي :

$$S_t = S_0 + MPS (Y_t - y_0)$$

رابعا : تقدير فجوة التجارة الخارجية :

أ- تقدير حجم الواردات :

هناك علاقة موجبة بين حجم الواردات (M) وحجم الدخل القومي (Y) في اي مجتمع، اي ان

$$M = f(y) \quad \text{وان } APm = \frac{m}{y}$$

APm : الميل المتوسط للواردات

وان مقدار التغير في الواردات نتيجة زيادة الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، يمثل الميل الحدي للواردات

$$(Mpm)، \text{ وان دالة الواردات هي : } M = m_0 + ly$$

حيث  $m_0$  : الواردات التلقائية لا علاقة لها بالدخل 0  
وان  $L$  : يمثل الميل الحدي للواردات (MPm) .

لذا فان :  $\Delta M = L (Y_t - Y_0)$

ومن ثم فان الواردات في الفترة (t) عبارة عن الواردات في بداية الفترة ( $M_0$ ) مضافا اليها الزيادة التي حدثت في الواردات خلال الفترة نتيجة زيادة الدخل القومي :

$$M_t = M_0 + M_{pm} (y_t - y_0)$$

ان تقدير الواردات خلال فترة لاحقة يتطلب على مستوى الاقتصاد حساب ( $A_{pm}$ ) و ( $M_{pm}$ ) ، وعند حساب هذين المعاملين يمكن اللجوء الى البيانات التاريخية في السنوات السابقة للتعرف على حجم هذين المعاملين في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة في الماضي . وعند اختيار المعادلة التي يتم على اساسها التقدير لا بد من مراعاة التغيرات المتوقعة في المستقبل وهي (1):

- 1- الامكانيات المتوقعة للانتاج المحلي البديل عن الواردات .
- 2- التغير في هيكل الصناعة وباققي فروع الانتاج الاخرى .
- 3- التغير المتوقع في هيكل الطلب الاستهلاكي .

ب- تقدير قيمة الصادرات :

تعامل الصادرات كمتغير خارجي ، تتوقف اساسا على الظروف والعوامل الخارجية ، لان الطلب على السلع التي يصدرها البلد هو دالة تابعة لدخول الدول الاخرى ، والى نسبة الاسعار المحلية الى الاسعار الخارجية ، والى السياسات التجارية ، والى اسعار الفائدة ومعدلات سعر الصرف، و هذه عوامل خارجية لا تستطيع الدول او البلدان ان تقدر طلبها في ضوء حركة الاقتصاد العالمي . كما وتشير بعض الادبيات الى ان جزء مهم من صادرات البلد يتاثر ايضا بمستوى الانتاج المحلي وطبيعة السياسة التجارية المتبعة اي ان هناك عوامل داخلية 0

ان الكثير من الاقتصاديين يعتمدون المعادلة التالية، في تقدير حصيلة الصادرات خلال الفترة المقبلة وهي :

$$X = x_0 (1 + r)^n$$

حيث :  $x$  : حجم الصادرات المتوقعة في نهاية الفترة .

$X_0$ : حجم الصادرات في بداية الفترة .

$r$ : معدل نمو الصادرات المتوقع .

$n$  : عدد السنوات .

وبذلك يمكن قياس فجوة الموارد المحلية والخارجية :<sup>5</sup>

$$F = I - S = M - X$$

وطبقا للأنموذج الفجوتين ، فإذا حدث وان المجتمع حدد معدلا معيناً للنمو خلال فترة مستقبلية (خمس سنوات مثلاً) وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى فإن الفجوة الأصغر لا بد ان تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر والا عجز الاقتصاد عن تحقيق معدل النمو المستهدف :

- 1- اذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية فان ذلك يتطلب من الاقتصاد تمويل ذلك بالاقتراض من الخارج ، وبالتالي صافي تدفق راس المال من الخارج يعكس التدفق الدولي لتمويل التراكم الراسمالي ، وعندها يتم معادلة الفرق بين الفجوتين اي : صافي التدفق الخارجي = الميزان التجاري .
- 2- وفي حالة ان فجوة الموارد المحلية أكبر من فجوة التجارة الخارجية فان ذلك يتطلب الحد من تصدير السلع والخدمات التي يمكن استهلاكها في داخل البلد، اي لا بد من توسيع فجوة التجارة الخارجية، لتتعادل مع فجوة الموارد المحلية .

وفي الحقيقة نجد ان هناك عدد كبير من الطروحات النظرية تتناول هذا الموضوع تتفق معظمها حول اتجاه السببية بين هاتين الفجوتين والتي تختلف حسب طبيعة اقتصاد كل بلد وعموما تشير جميع الادبيات الاقتصادية الى انه في حالة البلدان الريعانية ( الاقتصاد النفطي ) كما هو في حالة العراق فان وجود الفجوة الخارجية ( فائض او عجز ) في الحساب الجاري يؤدي الى احداث فجوة داخلية .

1- رمزي زكي (( أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث )) الهيئة العامة المصرية للكتاب

القاهرة 1978، ص 68

2- رمزي زكي نفس المصدر، ص 68 .

## المبحث الثاني الاقتصاد العراقي وفجوة التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية مصدر اساسي في حصول اي بلد وخاصة البلدان النامية على العملة الاجنبية التي تستخدم في دعم عملية التنمية من خلال شراء المعدات والمكانن والالات التي تستورد من الخارج وانها اي التجارة تساهم في موازنة العرض المحلي مع الطلب المحلي المتزايد على السلع ، وفي العراق تميزت تجارته الخارجية بقدر من الوضوح حيث موقع النفط المتميز في بنية تجارة العراق ، وحيث فجوة الموارد الخارجية وتذبذبها صعودا وهبوطا والنتيجة عن ان مركز النقل في الاقتصاد العراقي كان ولا يزال هو القطاع النفطي ولم ينتقل الى قطاعات اساسية اخرى لها القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وان هناك حقيقة تشير الى ان فجوة الموارد الخارجية في الاقتصاد العراقي تتابع سيرها التقليدي الذي سيتجاوز النصف قرن حتى الان . حيث تمثل صادرات النفط العنصر الاساسي في توليد المصادر ودعم تمويل عملية التنمية . فيما لا تمثل قيمة بقية صادرات العراق السلعة الاخرى الا نسبة قليلة جدا من مجموع صادرات العراق ، وبذلك تمثل هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد ان جعل سمة الاقتصاد العراقي الرئيسية هو اقتصاد ريعي ويعتمد على الايرادات النفطية واصبح اكثر تقلبا و تعرضا للالتزامات الخارجية وسيتم التطرق الى تحليل الاتجاه العام للصادرات والاستيرادات العراقية للفترة 1985 - 2008 ووفق الاتي :

### اولا : تحليل هيكل الصادرات العراقية :

هناك حقيقة يجب الاشارة اليها وهي ان الاتجاه الذي تتطور منه صادرات اي بلد من حيث حجمها وهيكلها يعبر تماما عن بنية وهيكلية ذلك الاقتصاد . فالتغيرات في حجم ونوع الصادرات هو بالتأكيد انعكاس لعملية التغيرات التي يمر بها الاقتصاد وبذلك سنجد ان الاقتصاد العراقي يسير بشكل واضح ودقيق عن مسيرته والتغيرات التي طرأت على بنية الاقتصاد العراقي ، وبعد ان اصبح النفط يمثل المحرك الاساسي للاقتصاد العراقي فان اهميته المتصاعدة والكبيرة انعكست بشكل واضح تماما في صادرات العراق ومن ملاحظة الجدول رقم (1) .

يتضح ان الصادرات العراقية قد بلغت قيمتها (3774.7) مليون دينار عام 1985 ثم ارتفعت الصادرات العراقية في عام 1990 لتبلغ (4305.4) مليون دينار ثم اخذت قيمة الصادرات العراقية بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا حتى عام<sup>6</sup> 1995 عندما بلغت (360) مليون دينار وفي عام 1996 ارتفعت قليلا لتبلغ (595.6) مليون دينار . استمر منحنى التصاعدي لقيمة الصادرات العراقية حيث بلغ (9.636.521) مليون دينار عام 1997 ثم تصاعدت بشكل مضاعف حيث وصلت قيمة الصادرات (38.013.660) مليون دينار عام 2000 . ثم اتجهت قيمة الصادرات العراقية بالتناقص فكانت خلال عامي 2001 و 2002 لتبلغ على التوالي (26.967.420) مليون دينار و (28.949.901) مليون دينار .  
الا انه في عام 2003 وما تلاه حدث انقلاب كبير في قيمة الصادرات العراقية حيث بلغت (29.956.020) مليون دينار عام 2004 وهي تشكل بداية طفرة كمية هائلة في صادرات العراق واستمر هذا الارتفاع في قيمة الصادرات طيلة السنوات اللاحقة ليبلغ (79.028.558.7) مليار دينار عام 2008 . وان تجارة القطاع الخاص هي الاخرى قد نمت بشكل متسارع<sup>1</sup> .

1- Document of world Bank(( Rebuldin Iraq )) Economic Reform and Transition ((February,2006 p73

جدول رقم (1)  
يبين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات في العراق للفترة 1985 - 2008

السنة	قيمة الصادرات من السلع والخدمات	قيمة الاستيرادات من السلع والخدمات	GDP الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	درجة الانكشاف الاقتصادي
1985	3774.7	4476	15493.8	53.25%
1986	2417.8	3873.6	15063	41.77%
1987	4087.1	4598.4	17900.6	48.52%
1988	3825.7	4432.9	20032.6	41.23%
1989	4482.6	4667.3	21025.8	43.52%
1990	4305.9	4154.2	55952.4	15.12%
1991	547.8	1061.6	41078	3.92%
1992	670.4	1541	107753.1	2.05%
1993	243	1509	305608.1	0.57%
1994	589.8	1061.6	570702.9	0.29%
1995	360	1046	6384913.3	0.02%
1996	595.6	1152.4	6323871.5	0.3%
1997	9636521.0	6390612	9804751.6	136.46%
1998	13340862.0	9306900	13772379.1	164.44%
1999	26756096.0	20912665.6	29253129.6	162.95%
2000	38013666.0	24922476.0	40470980.2	155.509%
2001	26967420.0	25411295.7	34108514.4	153.56%
2002	28949901.0	20179996.9	34123696.2	143.975%
2003	22897246.2	22734254.4	2056226.4	221.918%
2004	29956020.0	34050969.0	38058543	168.180%
2005	39963945.0	45145710.0	5338642.6	159.421%
2006	48780390.6	36914707.8	80459422.4	106.507%
2007	51158039.1	31422753	93981672.4	87.869%
2008	79028558.7	48249768.6	129852309.4	98.017%

<sup>7</sup> - وزارة التخطيط والتعاون الامماني - الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، احصاءات التجارة .

وقد بلغت نسبة الصادرات النفطية الى مجمل الصادرات الكلية عام 1990 نسبة (97.6%) ثم انخفضت لتبلغ (1.404) ثم اخذت بالتناقص الى ان وصلت عام 1997 (0.01%) اما الفترة التي تلت 2003 اي خلال الفترة (2002 - 2008) ما مقداره 97.2% .

جدول (2)  
صادرات العراق غير النفطية من السلع والخدمات الاخرى (مليون دولار)

السنة	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية وغير النفطية	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات
1985	12079.4	-	-	-
1990	13710.1	331.5	13378.6	2.4
1995	1963.0	1962.7	0.3	99.99
2003	10082.300	1623.2	8459.0	16.1
2004	17810.0	6106.8	11703.2	0.6
2005	23697.0	119.0	23578.0	0.5
2006	30529.0	231.0	30298.0	0.7
2007	39587.0	317.0	39270.0	0.8
2008	63729.1	308.2	63417.9	0.5

- وزارة التخطيط والتعاون الامماني - الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات التجارة .

- البنك المركزي العراقي - مديرية الاحصاء و الابحاث ، سنوات متفرقة ( 2003 - 2008 ) .



## ثانيا : تحليل هيكل الاستيرادات :

يتشكل هيكل الاستيرادات في الاقتصاد العراقي من خمسة فئات رئيسية ، وكل فئة تحتوي على عدد من المكونات الثانوية كما هو في الجدول رقم ( 3 ) وان نسبة مشاركتها في تكوين هيكل الاستيرادات ، تختلف حسب اهميتها ، ففي عام 1990 ، احتلت فئة السلع الراسمالية والتي تشمل الفئات ( مكنان و معدات ، ووسائط النقل ) اكبر نسبة حيث بلغت نسبتها ( 31.15 % ) ، ثم تلتها فئة المواد الغذائية والتي تتضمن الفئات (اولية - استهلاك مباشر ، اولية - مواد خام ،شبة مصنعة ،مصنعة ) ، و نسبة بلغت ( 28.73 % ) ، ثم تاتي فئة المواد الخام التي تحتوي الفئات (اولية - اصل زراعي ، اولية - اصل غير زراعي ، اولية - زراعي ، شبة مصنعة ) بنسبة بلغت ( 25.09 % ) لتحل المرتبة الثالثة ، وتليها فئة السلع الاستهلاكية التي تضم الفئات (معمره ، شبة معمرة ، غير معمرة ) ، بنسبة ( 14.59 % ) ، ثم فئة اخيرة هي فئة غير المذكورة وتتضمن الفئات ( اولية ، مصنعة ، خاصة ) وكانت نسبتها قد بلغت ( 0.07 % )

ونلاحظ خلال فترة الحصار التي امتدت لاكثر من عقد اي خلال المدة 1991 وحتى عام 2003 ان حجم الاستيرادات قد انخفض بشكل حاد ، مما انعكس مباشر على فئات هيكل الاستيرادات التي شهدت هي الاخرى انخفاض حاد في حجمها ، فنلاحظ في عام 1995 بلغ حجم استيرادات العراق الاجمالية (282882.5) الف دينار ، وهو مبلغ لايرقى الى حجم اي فئة من فئات هيكل الاستيرادات الرئيسية في عام 1990، اما بعد عام 1996 حيث اتفق العراق مع الامم المتحدة اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء نلاحظ ان حجم الاستيرادات قد اخذ في الاتجاه نحو الارتفاع ، وخاصة فئة المواد الغذائية ، وفئة الاستهلاكية و هما اللذان يشكلان هيكل الاستيرادات لكن تغيرا كبيرا حصل بعد احداث عام 2003 عندما تضاعف حجم الاستيراد وانعكس ذلك بوضوح في ارتفاع حجم الفئات المكونة لهيكل الاستيرادات .

### جدول ( 3 )

هيكل الاستيرادات العراقية حسب الفئة الاقتصادية للمدة 1990-2003 (الف دينار)

الفئة الاقتصادية	1990	1995	2000	2001	2002	2003
المواد الغذائية	431664.5	195498	46131.2	38960	41562	211010941
المواد الخام	376955.8	16957.5	152686.3	342455	252084	57675570
الراسمالية	473645.3	47560.3	421145.5	878963	969676	771667315
الاستهلاكية	219252.9	22826.8	101412.5	104613	64697	89414510
غير المذكورة	1128.1	40.9	20.4	0	5	166200
المجموع	1502646.6	282882.5	721395.5	1364991	1328024	1129934536

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية احصاءات التجارة .

ولابد من الإشارة الى عدم توفر بيانات عن حجم الاستيرادات لفترة مابعد عام 2003 وذلك لاستقرار القطاع الخاص بعملية الاستيراد في العراق .

## ثالثا : - الواردات والميل المتوسط للواردات ودرجة الانكشاف الاقتصادي :-

تشكل واردات اي بلد جانب مهم ، وذا اثر كبير على الاقتصاد ككل وتتأثر الواردات عادة بعملية التنمية الاقتصادية حيث يزداد حجمها نتيجة زيادة متطلبات عملية التنمية وما يرافقها من زيادة في الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري على حد سواء . وان هيكل وتركيب الواردات يخضع هو الاخر لتغيرات هامة ومستمرة تتزامن مع فترات انتقال عملية التنمية التي تعمل تاثيراتها في بنية وهيكلية الاقتصاد فكلما ارتفعت معدلات التنمية يقل الاتجاه لاستيراد السلع الاستهلاكية ويزداد الاتجاه نحو ادخال السلع الاستثمارية الاكثر تطور وتكنولوجيا ولكن ذلك للأسف لم يحصل في واقع استيرادات الاقتصاد العراقي نتيجة للظروف والتحديات التي مر بها الاقتصاد العراقي طيلة العقود الثلاث الاخيرة حيث تعرضت بنائه التحتية لتدمير شبه كامل نجم عنها الاستمرار بطلب السلع الاستهلاكية الاستثمارية على حد سواء وربما شكلت الحاجة لاستيراد السلع الاستهلاكية الاهمية النسبية الغالبة في مسيرة قيمة الواردات ونلاحظ الجدول رقم(1) الذي يتضمن قيمة الواردات خلال الفترة (1985 - 2008) اي قيمة الواردات تعرضت لحالة من التذبذب انخفاضا وارتفاعا . تبعا للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي ومدى تاثير هذه الظروف على حجم الايرادات النفطية ، وقد تصاعد حجم الواردات من (4476) مليون دينار عام 1985 ليبلغ (6390612) مليون دينار عام

1997 ثم لتبلغ (48249768.6) مليون دينار عام 2008 وهي ارقام تشير الى نسب نمو مهمة . ومن خلال قياس الميل المتوسط للاستيراد الذي يقيس درجة الانفتاح الاقتصادي نجد وضوح حالة الاختلال في التوازن الخارجي وان الاتفاق على الواردات في العراق في عام 1985 بلغ نسبة (28.88%) اخذت هذه النسبة بالتناقص خلال ما تبقى من عقد الثمانينات حيث بلغ الميل المتوسط للاستيراد نسبة (22.19%) عام 1989 . الا ان عقد التسعينات وهو عقد الحصار الاقتصادي الذي جاء بعد احداث الكويت عام 1990 وما ترتبت على ذلك من عقوبات اقتصادية صارمة ساهمت بدرجة كبيرة في اتجاه الميل المتوسط للاستيراد نحو الانخفاض حيث كان يتراوح بين (2.58%) عام 1991 و (0.018%) عام 1996 .

## جدول (4)

الميل المتوسط للاستيراد في الاقتصاد العراقي للفترة (1985 - 2008)

السنة	قيمة الواردات	الناتج المحلي الاجمالي لسعر السوق	الميل المتوسط للاستيراد %
1985	4476	15493.8	28.88%
1986	3873.6	15063	25.71%
1987	4598.4	17900.6	25.69%
1988	4432.9	20032.6	22.19%
1989	4667.3	21025.8	22.19%
1990	4154.2	55952.4	17.42%
1991	1061.6	41078	2.58%
1992	1541	107753.1	1.43%
1993	1509	305608.1	0.49%
1994	1061.6	570702.9	0.19%
1995	1046	6384913.3	0.016%
1996	1152.4	6323871.5	0.018%
1997	6390612	9804751.6	65.17%
1998	9306900	13772379.1	67.57%
1999	20912665.6	2925329.6	71.14%
2000	24922476.0	40470980.2	61.58%
2001	25411295.7	34108514.4	74.50%
2002	20179996.9	34123696.2	59.13%
2003	22734254.4	20562256.4	110.5%
2004	34050969.0	38058543	89.46%
2005	45145710.0	53386428.6	84.56%
2006	36914707.8	80459422.4	45.87%
2007	31422753	93981672.4	33.43%
2008	48249768.6	129852309.4	37.15%

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، احصاءات التجارة .

الا انه بعد هذا العام اي عام 1996 فان الميل المتوسط للاستيراد شهد نسبة ارتفاع كبيرة امتدت حتى عام 2008 ونسب مخيفة وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة من نسبة أكثر من نصف احتياجاته على الخارج وهذا ما يتطلب الوقوف عنده رغم ان النسبة اخذت تتجه نحو الانخفاض لتبلغ (33.43%) عام 2007 ثم ترتفع من خلال تحليل ما ورد في الجدول رقم (1) نجد ان درجة الانكشاف الاقتصادي العراقي كانت 53.25% عام 1985 فيما شهدت انخفاض كبير في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات حيث بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي نسبة 15.12% عام 1990 . واخذت خلال النصف الاول من عقد التسعينات اتجاها تناقصي وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد احداث احتلال الكويت حيث بلغت عام 1991 ما نسبته 3.92% حيث انخفض تبادل العراق التجاري وكذلك اتجه (GDP) نحو الانخفاض هو الاخر وبذلك نلاحظ ان درجة الانكشاف الاقتصادي اخذت في التناقص لتبلغ 0.03 .

5 عام 1996 اي لا يوجد اي تجارة خارجية لا صادرات ولا واردات الا انه مع بداية عام 1997 تغيرت المعادلة وارتفعت ارقام الصادرات النفطية والاستيرادات لتبلغ نسبة 136.46% مما عكس وجود اختلال كبير في هيكل التبادل التجاري الخارجي وهو انعكاس كما نلاحظ في النسب اللاحقة لاعتماد الاقتصاد العراقي على تغطية حاجاته الاستهلاكية على الاقتصاد العالمي ثم اخذت درجة الانكشاف تتصاعد فبلغت عام 1998

ما نسبته 164.44% ثم انخفضت قليلا خلال سنوات (1999 و 2000 و 2001 و 2002) لتبلغ (162.95% ، 155.51% ، 153.56% ، 143.96%) على التوالي الا ان درجة انكشاف الاقتصاد العراقي بدأت تتجه نحو الانخفاض خاصة بعد عام 2006 وقد بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي عام 2003 وهو عام احتلال العراق وبالتأكيد له اثار سلبية على الاقتصاد فكانت اعلى درجة انكشاف اقتصادي في تاريخ العراق وخلال العقود الثلاث الاخيرة حيث بلغت درجة الانكشاف (221.92%) مما يجعل البلدان اكثر عرضة للتأثر بشكل مباشر بما يحدث في الاسواق العالمية الا ان درجة الانكشاف اخذت تتجه نحو الانخفاض لتبلغ (87.87%) عام 2007 وارتفعت قليلا لتبلغ (98.02%) عام 2008 لذلك لا بد من اعادة النظر وتخفيض درجة الانكشاف بما يساهم بترشيد الواردات وتنويع الصادرات العراقية غير النفطية .

### ثالثا : فجوة التجارة الخارجية للفترة 1985-2008

كما يلاحظ من الجدول رقم (5) ان فجوة التجارة الخارجية قائمة ، والى ان الانتاج المحلي لا يمكن ان يكون بديل عن الواردات، ذلك ان الاقتصاد العراقي كان لا زال يعاني من اختلالات هيكلية، وان القطاعات السلعية لا تزال دون المستوى الذي يحقق معه توازن اقتصادي مطلوب، فكما نلاحظ ان اقيام الواردات كانت اكبر من اقيام الصادرات خلال الفترة

(1985-1996) (باستثناء عام 1990 حيث كانت صادرات العراق اكبر من وارداته ) وكانت اقيام الفجوة موجبة، وكان هذا ناتج عن توجيه جزء كبير من الواردات لغرض متطلبات الحرب العراقية - الايرانية (1980-1988) ثم كان الحصار، الذي امتد حتى اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام 1996، وعندها نلاحظ ان الفجوة بدأت بقيمتها السالبة، خلال الفترة (1997-2008) (باستثناء عامي 2004 ، 2005 ) حيث اقيام الصادرات اكبر من اقيام الواردات وذلك لمقتضيات اعادة ما حصل من تدمير هائل لبنية الاقتصاد العراقي، واعادة اعمار ما دمرته الحروب ، ونلاحظ ان فجوة التجارة الخارجية عانت من التذبذب صعودا وانخفاضا، خلال الفترة الممتدة من (1997-2008) فقد بلغت (-3245909) مليون دينار عام 1997 ثم ارتفعت لتبلغ (-13091190) عام 2000 ثم تنخفض لتبلغ (-8769904) مليون دينار و(-162991.8) مليون دينار خلال عامي 2002,2003 على التوالي، ثم تتحول موجبة خلال فترة ما بعد الاحتلال في عام 2004 ، 2005 عندما بلغت الفجوة (4094949) مليون دينار و (5181765) مليون دينار ، ثم شهدت فجوة التجارة الخارجية انطلاقة هائلة، خلال الاعوام (2006 ، 2007 ، 2008) عندما اخذت قيمتها اتجاها تصاعديا سالبا، حيث كان على التوالي (-11865682.8) مليون دينار ثم ارتفعت لتبلغ (-19735286.1) مليون دينار، ثم (-30778790.1) مليون دينار للسنوات اعلاه وهذا ناجم عن سد النقص في المعروض السلعي، و لاعادة تأهيل القطاع الصناعي والزراعي وكذلك القطاع النفطي وكذلك لقيام الحكومة برفع الرواتب والاجور شمل معظم فئات الشعب ، وقد ازدادت الوظائف الحكومية كحصة من اجمالي الوظائف من % 25 عام 2005 الى % 43 في عام 2008 واصبح التوظيف في القطاع العام نسبة الى اجمالي عدد السكان اعلى نسبة في العالم<sup>8</sup> .

<sup>8</sup> USAID - 1 "تقييم الاولويات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق " 2012 ص 1

جدول (5)  
تطور فجوة التجارة الخارجية في العراق للمدة 1985 - 2008 (مليون دينار)

السنة	الصادرات	الواردات (M)	فجوة التجارة الخارجية (M - X)
1985	3774.7	4476	701.3
1986	2417.8	3873.6	1455.8
1987	4087.1	4598.4	511.3
1988	3825.7	4432.9	607.2
1989	4482.6	4667.3	184.7
1990	4305.4	4154.2	-151.2
1991	547.8	1061.6	513.8
1992	670.4	1541	870.6
1993	243	1509	1266
1994	589.8	1061.6	471.8
1995	360	1046	686
1996	595.6	1152.4	556.8
1997	9636521.0	6390612	-3245909
1998	13340862.0	9306900	-4033962
1999	26756096.0	20912665.6	-58434304
2000	38013666.0	24922476.0	-13091190
2001	26967420.0	25411295.7	-15561243
2002	28949901.0	20179996.9	-8769904.1
2003	22897246.2	22734254.4	-162991.8
2004	29956020.0	34050969.0	4094949
2005	39963945.0	45145710.0	5181765
2006	48780390.6	36914707.8	-11865682.8
2007	51158039.1	31422753	-19735286.1
2008	79028558.7	48249768.6	-30778790.1

- وزارة التخطيط والتعاون الامتاني-الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات احصاءات التجارة.

### المبحث الثالث قياس وتحليل التجارة الخارجية

#### اولا :- تحليل القياس للنموذج :-

يتضمن هذا المبحث تقدير وتحليل الدوال الخاصة بالنموذج وقد اجتازت الدوال المفسرة اختباران المرحلة الاولى (F و t) وعند مستوى معنوية (5%) واطهرت نتائج التقدير قوة تفسيرية عالية للنموذج وفقا لمعامل التحديد ( $R^2$ ) كما اجتازت النماذج اختبارات المرحلة الثانية الاختبارات القياسية اي خلو النماذج في مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة التعدد الخطي ، وتم استخدام المتطير الوهمي في بعض النماذج وذلك لظهور تأثير الحروب والحصار الاقتصادي على الدوال المتعددة من خلال اعطاء واحد لسنوات الحرب والحصار وواحد للسنوات الاخرى .

#### 1- تحليل دالة الاتفاق الحكومي :-

$$G = -104195 + 0.212 Y$$

$$t = 20.19 \quad 0.24$$

$$R^2 = 0.946 \quad R^2 = 0.946 \quad F = 407.72 \quad D = 1.52$$

تفسير دالة الاتفاق الحكومي G الى العلاقة الطردية بين G والنتائج المحلي الاجمالي Y حيث عند تغير طردي Y بمقدار وحدة واجدة يؤدي الى تغير G بمقدار 0.211 (مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة).

#### 2- تحليل دالة الاستثمار :-

$$I = -259345 + 0.155Y$$

$$T = 10.57 \quad 1.4$$

$$R^2 = 0.835 \quad R^2 = 0.828$$

$$F = 111.73 \quad DW=2.14$$

تشير دالة الاستثمار (I) الى العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الاجمالي  $y$  والاستثمار  $I$  حيث عند تغير (Y) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير (I) بمقدار 0.155 (مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة) حيث ان الاتفاق الاستثماري يمثل جزء من الدخل القومي وكذلك تكون العلاقة طردية بين الاتفاق الاستثماري وتراكم راس المال وبين كذلك مدى اعتماد الاستثمار على راس المال المتراكم ،وان الاستثمار غير كاف لمواجهة التحديات التي يتم مواجهتها لتحقيق الاهداف ،لذلك لابد من تقييد تزايد النفقات الجارية وتحرير الموارد من اجل تنوع الاقتصاد .

### 3- تحليل دالة الصادرات :-

$$X = -628503 + 0.509 Y + 10757791 D_{96=2008}$$

تشير الدالة الى العلاقة الطردية بين الصادرات (X) و الناتج المحلي الاجمالي (Y) حيث عند تغير (Y) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير (X) بمقدار (0.509) (مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة) وان الدالة قد شهدت تغيرا هيكليا موجبا بلغ (1075779) وهذا ناتج عن ازدياد قيمة الصادرات بعد تطبيق مذكرة التفاهم وكذلك ارتفاع قيمة الصادرات بعد سنة (2003) . وتشكل صادرات العراق من النفط المصدر الاساسي للحصول على العملات الاجنبية المستخدمة في تمويل الاستيرادات وان طبيعة العلاقة طردية بين الصادرات و(GDP) وكذلك طردية مع الاسعار حسب النظرية الاقتصادية .

### 4- تحليل دالة الاستيرادات :-

$$mg = 11153 + 0.254 y + 15875681 D_{97=2008}$$

$$t \quad 0.01 \quad 5.65 \quad 5.19$$

$$R^2 = 0.913 \quad R^{-2} = 0.105 \quad F_{iloto} \quad D.W = 1.52$$

تشير الدالة الى العلاقة الطردية بين الاستيرادات M والناتج المحلي الاجمالي Y حيث عند تغير Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير M بمقدار (0.254) (مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة) . وان الدالة قد شهدت تغيرا هيكليا موجبا بلغ (1587568) وحدة مصلحة المتغير الوهمي  $D.W = 1.52$  وهذا ناتج من تطبيق مذكرة التفاهم اضافة الى طبيعة العلاقة طردية بين (GDP) والاستيرادات فكلما ازدادت الطاقة الانتاجية المتاحة للاقتصاد الوطني ازداد الطلب على الاستيرادات وتكون العلاقة عكسية مع الاسعار النسبية .

### 5- تحليل دالة الاستهلاك :-

$$C = -336724 + 0.302 Y + 107417888 D_{2002=2008}$$

$$t = \quad 069 \quad 16 \quad 7.63$$

$$R^2 = 0.984 \quad R^{-2}=0.982 \quad F = 640.19 \quad D.W=1.2$$

تشير الدالة الى العلاقة الطردية بين الاستهلاك C والناتج المحلي الاجمالي Y حيث عند تغير Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير C بمقدار (0.302) (مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة) وان الدالة قد شهدت تغيرا هيكليا موجبا بلغ (107417881) وحدة مصلحة المتغير الوهمي (( $D_{2002=2008}$ )) وهذا ناتج عن نمو الدخل ولا سيما بعد سنة 2003 ان الاستهلاك يتاثر بالدخل وبالتالي اي زيادة في دخل الفرد المتاح فان الاستهلاك دالة له وبالتالي انعكس على دخل الفرد المتاح .

### 6- تحليل دالة الادخار :-

$$S = -167627 + 0.28Y - 5225540 D_{2001-2006}$$

$$t \quad -0.35 \quad 11.1 \quad -4.03$$

$$R^2 = 0.891 \quad R^{-2} = 0.88 \quad F = 77.73 \quad DW = 1.73$$

تشير الدالة الى العلاقة الطردية بين الادخار S والناتج المحلي الاجمالي Y حيث عند تغير Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير S بمقدار (0.28) (مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة) . وان الدالة قد شهدت تغيرا هيكليا ليا بلغ (5.225540) وحدة مصلحة النظير الوهمي  $D_{2001:2006}$  ان انخفاض المتغير S يعني ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ومن ثم ارتفاع مقدار المضاعف وارتفاع اثر التغيرات الحاصلة في الدخل القومي على التجارة الخارجية حيث ان الادخارات تمثل تسرب من تيار الدخل القومي ومن هنا يتضح ما لهذا المتغير من اثر مهم وفاعل في التجارة الخارجية فهو يعمل على زيادة اثر التجارة الخارجية في التأثير على الاقتصاد الداخلي ، لذلك لا بد من اضعاف ذلك من خلال تصحيح الاختلال في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات .

## ثانياً :- تقدير الدالات المكونة ل(GDP):- الاستهلاك

$$\begin{aligned} C &= 10405064 + .0302Y \\ &= 10405064 + 0.302(48473394.74) \\ &= 25044029.21 \end{aligned}$$

الاستثمار

$$\begin{aligned} I &= -859345 + 0.155Y \\ &= -859345 + 0.155(48473394.74) \\ &= 6654031.185 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} G &= -104195 + 0.212Y \\ &= -104195 + 0.212(48473394.74) \\ &= 10172164.68 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} X &= 10129288 + 0.509Y \\ &= 10129288 + 0.509(48473394.74) \\ &= 34802245.92 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} M &= 15886834 + 0.254Y \\ &= 15886834 + 0.254(48473394.74) \\ &= 28199076.26 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} S &= -5393167 + 0.280Y \\ &= -5393167 + 0.280(48473394.74) \\ &= 8179383.526 \end{aligned}$$

ثالثاً :- تقدير الفجوة الداخلية والفجوة الخارجية :- أ- فجوة الموارد المحلية  
(الفجوة الداخلية) اي (الاستثمار - الادخار)

$$\begin{aligned} &= 6654031.185 - 8179383.526 \\ &= -1525352.341 \end{aligned}$$

ب- فجوة التجارة الخارجية : اي (الاستيرادات - الصادرات)

$$\begin{aligned} &= 28199076.260 - 34802245.92 \\ &= -6603169.66 \end{aligned}$$

رابعاً تقدير الدخل التوازني:-

$$Y = C + I + G + (X-M)$$

$$= 10405064 + 0.302Y - 8593450 + 0.155Y + 104195S + 10129288 + 0.509Y - 0.254Y$$

$$Y = 3683978 + 0.924Y$$

$$Y - 0.924Y = 3683978$$

$$Y = 3683978 / 0.078$$

$$Y = 48473394.74$$

مليون دينار الدخل التوازني

خامساً : تقدير (التنبؤ) الاقتصاد العراقي عام 2017:-

لغرض معرفة ما سيكون عليه الاقتصاد العراقي بعد خمس سنوات من الان اي في عام 2017 لا بد من تقدير الدخل القومي المتوقع خلال هذه الفترة وإذا علمنا ان الدخل القومي قد حقق نمواً خلال الفترة ( 2008

2003-) بمعدل نمو سنوي قدره (44.57%) لذلك سيكون الناتج المحلي الاجمالي (الدخل القومي) المتوقع بعد خمس سنوات من الان هو بحدود ( 3582050623 ) مليون دينار .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أ- الاستنتاجات:-

- 1- يعاني الاقتصاد العراقي من خلل كبير يتمثل بوجود فجوتي الموارد المحلية والخارجية حيث ان فجوة الموارد المحلية تبلغ (-1525352) مليار دينار . اما فجوة التجارة الخارجية تبلغ(-) 6603169.66 مليون دينار.
- 2- هناك معدل انكشاف اقتصادي خطير يجعل الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للتاثر بما يحدث في الاسواق العالمية خصوصا الاسواق التي تتركز فيها الصادرات العراقية مما يتطلب الاتجاه نحو تنويع اسواق الصادرات .
- 3- وجود علاقة ارتباط قوية بين مكونات(GDP) والمتمثلة بالانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والاتفاق الحكومي وصافي الصادرات وزيادة الدخل القومي .
- 4- ان سر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي لم يعمل على تحقيق التوازن بين الادخارات والاستثمارات مما يعني لجوء العراق الى الاقتراض ويجعل صافي حركة راس المال سالبا .
- 5- لم يتحقق التوازن من خلال مساواة طرف التسرب وطرف الحقن اي الادخار ناقصا الاستثمار يفترض ان يساوي صافي الصادرات .

### ب- التوصيات :-

- 1- معالجة الخلل الهيكلي المستديم ببنية وهيكلية الاقتصاد العراقي عبر القيام بعملية اصلاح اقتصادي شاملة لكل القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية بما يساهم بتأهيل القطاعات السلعية.
- 2- ضرورة رسم سياسات تجارية ملائمة تهدف او تصب في خدمة القطاعات السلعية وتنسجم والسياسات الاخرى كالسياسة الزراعية والسياسة الصناعية والسياسة الضريبية وبما يساهم برفع الشلل المتفاقم في الاقتصاد العراقي .
- 3- تنويع قاعدة الصادرات وزيادة حجمها وتحسين القدرة التنافسية للمنتج الوطني في الاسواق الخارجية عبر وضع استراتيجية متوسطة وطويلة الامد وهدفها الاساس تخفيض درجة انكشاف الاقتصاد العراقي الذي يمثل اخطر تحد يواجهه في المرحلة الحالية وكذلك المستقبلية .
- 4- دعم دور وتنمية النشاط الخاص عبر اليات تساهم في تحريكها وتحديدها الدولة وبما يجعلها حالة ايجابية وفاعلة وشفافة وخلق الاجواء التنافسية وفتح السوق العراقية بطريقة تساهم بجذب انواع الاستثمار المحلي والعربي والاجنبي .
- 5- يجب الاخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري والاثر المتبادل بينهما وان عجز الميزان التجاري سيؤدي حتما الى العجز في الموازنة العامة مما يعني ان ادوات السياسة المالية المتمثلة بالاييرادات والنفقات العامة تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والاستيرادات.
- 6- تشكيل لجنة تضم وزارات الصناعة والزراعة والتخطيط وحتى وزارة الخارجية لتحديد اي من السلع التي يمكن دعمها والنهوض بتطبيق معايير الجودة العالمية (ISO).

## المصادر

### أ- المصادر العربية :

1. د. رمزي زكي (الديون والتنمية) الطبعة الاولى ، دار المستقبل العربي ، مصر، 1985
2. د رمزي زكي (( ازمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث )) الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة 1978
3. فضيلة جنوحات حريتي (اشكالية الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية -حالة بعض الدول المدنية) اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الجزائر / كلية العلوم الاقتصادية.
4. وزارة التخطيط والتعاون الانماني - الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية احصاءات التجارة .
5. البنك المركزي العراقي - مديرية الاحصاءات والابحاث - احصائيات 2003 لغاية 2008 .
6. "USAID" تقييم الاولويات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق " 2012 .

ب. المصادر الأجنبية

- 1-Steren M.Suranovic (International Trade ,Theory and policy  
Washington DC,2007,P10.
- 2-Herry Thompson (International Economics – Globel Markets and  
Competition) 2<sup>nd</sup> Edition World Scientific publishing co-pte,2006 p 430.
- 3-Sanjay J. Rode . Advanced Macroeconomics ((Ventus publishing APS .  
ISBN . India 2012 pp11-12.
- 4--Paul R. Krugman ((international Economics Theory & policy )) 8<sup>th</sup>  
edition person Addision Wesley , New York 2009 pp 297 – 298.
- 5-Document of world Bank (Rebuilding Iraq))Economic Reform and  
Transition February ,2006,p73.

.....  
.....  
.....